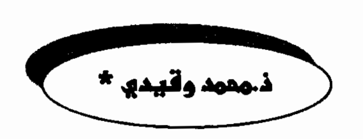




التاريخ بين العلم والمنهج



التساؤل عن قيمة التاريخ بين العلم والمنهج بحث في مكانة العلم التاريخي بين العلوم الإنسانية الأخرى وأشكال علاقاته معها. فالعلوم الإنسانية، في تصورنا متداخلة من حيث موضوعاتها وفروعها ونتائجها ومناهجها. وإذا كان تاريخ تطورها وتبلورها حكم بأن يكون كل واحد منها مستقلا عن الآخر، فإن هذا الاستقلال لا يعني سوى التنظيم العقلاني للمعرفة العلمية المتعلقة بالإنسان بتخصيص علم لكل مستوى من مستويات فعالياته.

من أهم أشكال العلاقات بين العلوم الإنسانية الفوائد المنهجية المتبادلة بينها. ونعني هنا أن المناهج والمفاهيم والتقنيات المؤسسة للبحث داخل كل علم من العلوم الإنسانية تكون قابلة في عدد من الحالات لنقلها إلى علوم أخرى ولاستخدامها في تفسير ظواهر غير التي استمدت منها في الأصل ووُضعت من أجل تفسيرها.

وفي هذه الحالة، فإن الفائدة المنهجية لتلك المفاهيم والمناهج والتقنيات تصبح ذات مجال واسع، علما بأن القيمة الموضوعية لها ترتبط باتساع مجال تطبيقها. وحيث إن هذه الفوائد متبادلة بين العلوم الإنسانية، فإن كل واحد منها يكون مستقلا بذاته في بعض الحالات ومصدرا لفوائد منهجية في بعض الحالات الأخرى. وغايتنا هنا أن نوضح هذا الأمر بالنسبة لعلم التاريخ.

---

* أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط.

لعلم التاريخ أهمية بين العلوم الإنسانية. والمظهر الأول الذي نريد أن نبدأ بإثباته لهذه الأهمية هو الدور الذي لعبته الدراسات التاريخية في نشأة العلوم الإنسانية وتطورها.

نشأة العلوم الإنسانية حديثة بدأت مع عصر النهضة الأوربي وعرفت أوج تطورها منذ القرن التاسع عشر حيث تعاقب ظهور العلوم الإنسانية المستقلة عن التأمل الفلسفي، وقد كان من اللازم لقيام هذه العلوم تجاوز عدة عوائق إبستمولوجية وتوفر عدد من الشروط التي تسمح لكل علم بإنجاز القطيعة الإبستمولوجية المؤسسة له في الوقت ذاته. ليست غايتنا في هذا المقام أن نتعرض لجملة العوائق التي كان ينبغي تجاوزها، ولا لجملة الشروط التي كان من اللازم إنجازها لقيام العلوم الإنسانية. ونكتفي بالقول إن العائق الأساسي كان بقاء الإنسان موضوعا متعاليا على البحث العلمي، فلم تنفذ إليه علوم الإنسان. كما أن هناك شروطا أخرى لم يتم توفرها إلا بصورة تدريجية(1). ونكتفي هنا من بين تلك الشروط بذكر الأثر الذي مارسه تطور الدراسات التاريخية على نشأة العلوم الإنسانية وتطورها.

كان من بين فروع الدراسات التاريخية التي لعبت دور تقريب الإنسان من أن يكون موضوعا لدراسة علمية، هذا العلم المدعو بالتاريخ الطبيعي، فقد ألف بوفون Buffon في القرن الثامن عشر كتابا في هذا المجال عنوانه : التاريخ الطبيعي للإنسان . وكان هذا الكتاب خاصا بدراسة الإنسان كحيوان، غير أن برنامجه كان من السعة بحيث أنه جاء على صورة دراسات متعلقة بالإنسان من حيث عاداته وتقاليده أيضا. وتوالت خلال نفس القرن كتابات متعددة في نفس الميدان. وبقدر ما كان هذا الميدان المعرفي يتقدم في إلقاء الضوء على تاريخ النوع البشري، فإنه كان يمهد لتقدم الدراسات الطبية، من جهة، ولتقدم الوعي بضرورة تأسيس علوم تختص في دراسة الإنسان من جهة أخرى(2).

من جهة أخرى، كان لتطور المعرفة التاريخية بصفة عامة أثر على تطور العلوم الإنسانية. فميزة المعرفة التاريخية أكثر من غيرها أنها تقودنا إلى إضفاء النسبية على الظواهر الإنسانية، فتمهد بذلك إلى النظر إلى الحضارة الإنسانية كنتاج للواقع الإنساني المتطور، وتدفع إلى البحث في الماضي لمعرفة أصول الحاضر ولمعرفة دلالة كل مرحلة ضمن سلسلة الوقائع التي يتشكل منها تاريخ جماعة بشرية محددة أو حضارة معينة. وإذا كان الوعي التاريخي يبدو لنا اليوم عنصرا طبيعيا وجوهريا من ثقافتنا، وإذا كان ذلك قد ينسينا أن هذا الوعي حديث النشأة فإن

هذا كله لا ينبغي أن ينسينا أن التقدم في هذا الوعي كان من بين العوامل التي ساهمت في العصر الحديث في بداية نشأة العلوم الإنسانية(3).

لم يكن من السهل، في الواقع، نشأة الوعي بأهمية التاريخ بالنسبة لدراسة الإنسان، إذ تطور هذا بالتدريج مع الأحداث الكبرى التي عرفها العصر الحديث والتي دفعت إلى اعتبار الزمن بُعدا أساسيا من أبعاد الكينونة الإنسانية(4). ولم يكن لعلم التاريخ، لأجل ذلك، أن يلعب دوره في نشأة العلوم الإنسانية دون أن يتقدم في تحرره من الاعتبارات الميتافيزيقية واللاهوتية التي كان خاضعا لها، ودون أن يتقدم في قلب العلاقة بداخله بين سلطة النص وسلطة العقل. فقد كان على المعرفة التاريخية لكي تلعب دورها في تطور العلوم الإنسانية بصفة عامة أن تسير في الاتجاه الذي يقود فيها نحو تحرر العقل من سلطة النصوص التي كانت تمثل المقدس أو التقليد. لقد كان من اللازم أن تتطور المعرفة التاريخية ذاتها وأن يصبح العقل فيها قادرا على أن يمنح الأولوية للمعطيات الموضوعية. وحيث تطورت المعرفة التاريخية في اتجاه اعتبار الوقائع مصدرا للصلاحية، فإن ذلك ساعد أيضا على تطور العلوم الإنسانية(4).

الفائدة المنهجية الأساسية للدراسات التاريخية هي إضفاء النسبية على الظواهر المدروسة من حيث النظر إليها بوصفها نتاجا لتطور. فعبر الدراسات التاريخية تعلّم العقل الإنساني كيفية النظر إلى كل الظواهر التي يدرسها، سواء كانت طبيعية أو إنسانية، بوصفها ناتجة عن تطور ينبغي دراسة مراحله ورصد التحولات التي تقع على الظاهرة في كل مرحلة من هذه المراحل.

هناك، في الواقع، فائدة منهجية أخرى للدراسات التاريخية ساهمت في تطوير العلوم الإنسانية وهي ظهور فروع مختصة في دراسة بعض الظواهر التي تشكل موضوعا لعلوم أخرى. هكذا، فإنه فضلا عن الدراسة التاريخية المتعلقة بأشكال الدولة والسلطة في المجتمع وبتعاقب هذه الأشكال في التاريخ الخاص بكل مجتمع أو في مجموع التاريخ الإنساني، فإن هناك دراسات تاريخية جهوية أصبح كل واحد منها فرعا من فروع العلوم الإنسانية المختلفة: تاريخ الوقائع الاقتصادية وتاريخ الأفكار الاقتصادية، وتاريخ المؤسسات المجتمعية، وتاريخ الأفكار، وتاريخ الفلسفة، وتاريخ الوقائع العلمية ثم تاريخ الأفكار والنظريات العلمية، وتاريخ الفن والتاريخ الذي يرصد الوقائع الدالة على تطورات كل علم والتطورات التي عرفتها نظرياته مثل تاريخ التحليل النفسي أو تاريخ المدرسة السلوكية، بل وهناك تاريخ فرعي لبعض الظواهر الإنسانية مثل تاريخ المرض النفسي وتاريخ السجن والعقاب، ودون أن نختم ذكر هذه الكتابات الفرعية للتاريخ نستطيع أن نذكر تاريخ الكتابة التاريخية ذاتها بوصفها واقعا متطورا تتبدل شروطه مع تطور المناهج والتقنيات المستخدمة في البحث.

الفائدة المنهجية لنشأة هذه الفروع من الدراسات التاريخية المتعلقة بمستويات مختلفة من الفعالية الإنسانية هي إدماج فكرة التطور بالنسبة لهذه الظواهر، والنظر بصفة طبيعية إلى الحال التي تكون عليها في كل حين باعتبارها مرحلة من مراحل تطورها. هذا التطور للدراسات التاريخية الفرعية كان له دور واضح في تقدم العلوم الإنسانية المختلفة. فقد ساعد هذا التطور على تسريع نشأة الدراسة العلمية للظاهرة الإنسانية بصفة عامة، وساعد من جهة أخرى على تسريع تطور العلوم الإنسانية بعد بداية نشأتها الأولى في العصور الحديثة. وإذا كان مؤرخو العلوم الإنسانية يُرجعون تأسيسها إلى القرن التاسع عشر بصفة خاصة وإذا كانت نشأتها قد اقتضت نفاذا إلى الإنسان كموضوع بصفة متدرجة، فإن الدراسات التاريخية ساعدت على ذلك. ويمكننا في هذا المستوى أن نقول إنه إذا كانت الدراسات الطبية قد ساعدت بتقدمها على النفاذ إلى الإنسان بوصفه جسما حيا يتفاعل مع محيطه الطبيعي، فإن الدراسات التاريخية ساهمت في النفاذ إلى ظواهر الإنسان باعتباره كائنا مجتمعيا متفاعلا مع الظواهر والمؤسسات المجتمعية.

هناك فائدة منهجية أخرى تستفيدها العلوم الإنسانية المختلفة من الدراسات التاريخية وهي أن علم التاريخ لا يحلل إلا الأحداث الماضية، أي تلك التي تكون قد وقعت في الماضي ويتمكن ملاحظها من متابعة عوامل تكونها ومتابعة نتائجها في الوقت ذاته، وهذا ما يجعل تلك الأحداث تبدو في صورة أتم مما قد تبدو عليه بالنسبة لمحلل معاصر لها قد تخفى عليه بعض مظاهرها أو بعض عوامل تكونها كما قد تخفى عليه كذلك مظاهر حقيقتها المتجلية في نتائجها. يستطيع المؤرخ إذن أن يلاحظ الظواهر في شموليتها أكثر مما يستطيع ذلك أي ملاحظ آخر يدرسها من زاوية نظر علم مختلف لها.

تبدو الظواهر في هذا المستوى الذي أشرنا إليه أكثر قابلية للفهم من حيث رصد العوامل المكونة لها ودراستها في إطار تطورها بتأثير من هذه العوامل. وهذا ينطبق، في الواقع، على الظواهر التي تدرسها العلوم الإنسانية الأخرى. فلو كنا بصدد دراسة الظواهر الاقتصادية، مثلا وكان تحليلنا لها نسقيا، أي هادفا إلى دراستها في ضوء العلاقات المتبادلة التي تربطها عند تواجدها ضمن بنية مجتمعية واحدة، فإننا بقدر ما ننجح في هذا التحليل ونستخلص منه النتائج اللازمة عنه نعي في الوقت ذاته، بالحاجة إلى دراستها في ضوء تطورها التاريخي لأن هذا التحليل يبدو لنا مكملا لسابقه. فالظواهر الاقتصادية ليست نتيجة للعلاقات القائمة بينها في الحاضر فحسب، بل إنها ناتجة كذلك عن تطورات ماضية، وهذا ما يجعل المنهج التاريخي مفيدا في تحليلها. وما قلناه عن الظواهر الاقتصادية ينطبق على الظواهر المجتمعية سواء كان الأمر متعلقا فيها بوقائع أو بمؤسسات. ذلك أنه من الممكن تحليل هذه الظواهر في إطار دراسة نسقية تبحث فيها من منظور رصد العلاقات المتبادلة بينها، غير أن الحاجة لا تنعدم بذلك للنظر إليها من زاوية تطورها

التاريخي. وهذا ما أدى إلى الحديث منذ أوغست كونت A. .Conte عن مستويين من التحليل الاجتماعي أحدهما سكوني والآخر دينامي. والاعتراف بهذا التقسيم يعكس في الواقع، المظهرين المتكاملين للظواهر المجتمعية، كما يعكس أهمية المنهج التاريخي في تحليلها. وليس المقصود من المنهج التاريخي هنا دراسة ظواهر مجتمعية في الماضي، بل ذلك المنهج الذي يستفيد منه علم الاجتماع في دراسته للظواهر الحالية بالبحث فيها في ضوء مكوناتها الماضية، أي بالنظر إليها بوصفها نتاجا لتطور. وقد كان لهذا المنهج التاريخي فوائده التي لا يمكن أن تُنكر في فهم الظواهر المجتمعية.

يمكن أن نلاحظ، مع هذا، أن الظواهر التي قدمناها مثالا لتلك التي تقبل انطباق المنهج التاريخي عليها هي الظواهر الكبرى في المجتمع، أي التحولات الاقتصادية والمجتمعية التي تمس مجتمعا ما بأكمله أو تكون متعلقة بقطاعات كبيرة منه أو بمستويات ظاهرة من تكوينه. ويُمكن أن يُقال في هذه الحالة بأن فائدة المنهج التاريخي منحصرة في التداخل مع علمين يتقاسمان معه تحليل الظواهر الكبرى في المجتمع. غير أن هذا القول لا ينفي أن يكون التحليل التاريخي منهجا ذا صلاحية لتحليل مستويات أخرى من الظواهر منها الظواهر النفسية مثلا. ولا يقف الأمر هنا عند حدود الدراسة التاريخية لتطور الظواهر النفسية المرضية مثلما فعل فوكو عند دراسته لتاريخ الجنون، بل إن دراسة الحالة النفسية لمريض ما في إطار نظرية التحليل النفسي أو علم النفس المرضي قد تقتضي ما يدعوه العلماء بدراسة تاريخ الحالة. ويبدو أن كثيرا من الحالات المرضية أو التي تقترب من ذلك لا يمكن فهمها إلا عند دراستها في ضوء تطورها، وهو ما قد يدعو إلى العودة إلى تاريخ الحالة المدروسة منذ مراحل تكونها الأولى. وهذا يبين أن المنهج التاريخي مفيد في علم النفس أيضا.

تلك أمثلة من الظواهر الإنسانية التي كان للمنهج التاريخي فائدة في دراستها وإبراز جوانب من حقيقتها. ولكن هناك أمثلة أخرى يمكن أن تضاف إلى ما سلف ذكره منها دراسة المعرفة في ضوء تشكلها التاريخي، وهو المنظور الذي لا يأخذ الأشكال العليا للمعرفة مطلقة وثابتة منذ البداية بدون تحولات أو تطورات ومن ذلك أيضا دراسة اللغة في إطار هذا المنظور نفسه .

هذه الفائدة المنهجية التي ذكرناها للتاريخ، حين يُعتمد عليه كمنهج لدراسة الظاهرة الإنسانية، منسجمة مع النظر إلى الإنسان ككل باعتباره كائنا ذا بعد زمني. فالإنسان كائن تاريخي لأنه يحيا في الزمن ويسلك في إطاره ضمن المستويات المختلفة لفعالياته، ومن الطبيعي أن تكون كل الظواهر المنبثقة عن سلوكه نتاجا لتشكل تاريخي، ومن الطبيعي كذلك أن يكون المنهج الذي ينظر إلى تلك الظواهر من زاوية تطورها في الزمن ذا صلاحية لا يمكن الاستغناء عنها في تحليلها.

لو تأملنا ما قلناه في السابق عن علم التاريخ لبدا لنا هذا العلم ذا أهمية من وجهين. الوجه الأول هو العلم الأساسي الذي كان مدخلا لإضفاء النسبية على الظواهر الإنسانية، والذي سمح عبر ذلك بظهور التفكير في هذه الظواهر وفق المنهج العلمي الذي يترك طريقة التفكير الميتافيزيقية فيها. لقد كان من اللازم كما رأينا أن تنفذ المعرفة العلمية إلى الإنسان من حيث هو جسم، وهذا ما ساعدت عليه الدراسات البيولوجية والطبية، كما كان من اللازم أن تنفذ إلى سلوكه العقلي والنفسي والمجتمعي، وهذا ما يتحقق بفضل العلوم الإنسانية التي كان التاريخ مدخلا إليها. لكن هذا الوجه الذي يظهر به التاريخ يجعله يبدو في الوقت ذاته بوصفه منهجا عاما لدراسة كل الظواهر الإنسانية، ما دام لكل ظاهرة منها تاريخ تحققت فيه تطوراتها. فكل الأفكار والوقائع الإنسانية في حاجة إلى دراستها وفق منهج تاريخي لفهم حقيقتها المنبثقة عمّا عرفته من تطورات. وتكاد هذه الفكرة الثانية أن تصل إلى نفي الفكرة الأولى، حيث يظهر أن قيمة الدراسة التاريخية مرتبطة بكونها منهجا، وحيث لا يبدو أن التاريخ علم أساسي له موضوعه المستقل عن هذه الموضوعات التي ندرس تاريخها والتي تعود دراستها إلى العلوم الإنسانية الأخرى.

هاتان هما الفكرتان اللتان تتمحور حولهما دراستنا في هذه المحاولة. وسننظر في كل واحدة منهما على حدة آملين أن نصل عبر التداخل بينهما إلى النظر في مكانة علم التاريخ بين العلوم الإنسانية وفي علاقاته المتبادلة معها.

تبدو الفكرة الأولى واضحة، إذ أن التاريخ بالنسبة لمن يمارسه ويدرك غايته وفوائده بالنسبة للعلوم الإنسانية علم أساسي. غير أن هذا لم يمنع من وضع هذه الفكرة موضع سؤال، حيث نلمس ذلك من خلال مكانة التاريخ ووضعيته ضمن نسق العلوم كما تقدمه لنا التصنيفات المختلفة للعلوم. وهذا في الواقع ما نود أن ننطلق منه للنظر في هذه المسألة.

إذا عدنا في هذا المستوى الذي نبحث فيه الآن إلى الثقافة اليونانية القديمة فإننا لا نجد للتاريخ ذِكْراً ضمن العلوم التي يتكون منها نسق المعارف العلمية لدى أفلاطون وأرسطو على السواء. هذا ما نقف عليه ونحن نقرأ محاورة الجمهورية لأفلاطون. فهو يذكر في الكتاب السابع من هذه المحاورة العلوم التي يكون على مواطن المدينة الفاضلة أن يتعلمها، فنجد لديه حضورا للعلوم الرياضية والمنطق وعلم الطبيعة وعلم الأخلاق وعلم الفلك وعلم الموسيقى وعلم ما بعد الطبيعة، ثم الرياضة، ولكننا لا نجده يذكر علم التاريخ من بين هذه العلوم التي لها فوائد في تكوين المواطن الذي سيكون من بين أولئك الذين سيُختار من بينهم حكام المدينة(5). ونجد هذا الموقف ذاته عند أرسطو في المواقع التي يصنف فيها العلوم ضمن مؤلفاته، سواء في كتاب ما بعد الطبيعة أو في كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس أو في كتبه المنطقية وبخاصة منها كتاب البرهان. فالعلوم عند أرسطو إما أن تكون

نظرية وهي المنطق والرياضيات وعلم الطبيعة وما بعد الطبيعة، أو أنها تكون عملية وهي الأخلاق والاقتصاد وعلم السياسة، أو أنها تهم الإبداع وهي علم الشعر وعلم الخطابة وكل الفنون الأخرى.

هل نقول تبعا لذلك إن الثقافة اليونانية لم تعرف نوعا من الدراسات هو التأريخ لوقائعها المجتمعية والسياسية والفكرية ؟ لا يبدو لنا هذا الجواب مقبولا عن الإشكال الذي يطرحه غياب التاريخ عن العلوم التي جاءت بها التصنيفات اليونانية وهذا لوجود مؤرخين كبار منذ عصر الحضارة اليونانية القديمة. ففي مجال التاريخ العام نجد اسمين هما هيرودوت وتيوسيديد. أما في مجال التأريخ للأفكار فإننا نجد من ألف كتابا عن حياة الفلاسفة هوديوجين لايرس Diojène Cairce (6) لا يمكن في الواقع، أن تجد حضارة مثل الحضارة اليونانية القديمة دون حضور لفعل التأريخ فيها، وهذا لأننا لا يمكن أن نتصور أن الوقائع والأفكار تتعاقب في حياة أهل تلك الحضارة دون أن يكون لها وقع في نفوسهم أو يكون لتعاقبها دلالة بالنسبة إليهم.

هكذا تبدو لنا الوضعية في الثقافة اليونانية على الصورة التالية: التاريخ حاضر فيها كممارسة لرصد الوقائع وتسجيلها والتفكير فيها، ولكنه غائب من حيث اعتباره علما. والفرضية التي نفسر بها هذا الوضع هي أن اليونانيين القدماء ممثلين في أفلاطون وأرسطو، لم يكونوا ينظرون إلى فعل التأريخ بوصفه علما. لم يجد أرسطو لهذا العلم مكانا ضمن العلوم النظرية، إذ هو لا يقدم معرفة نظرية بموضوع ما، ولا وجد له مكانا ضمن العلوم العملية، إذ أنه لا يقدم للإنسان كيفية لتدبير شأن من شؤونه في أي مستوى من مستويات حياته التي تتعلق بها العلوم العملية السالفة الذكر، وليس للتاريخ أيضا مكانة ضمن العلوم التي تتناول الإبداع بالدرس. وهكذا، فإننا نرى أن ما يمكن أن نفسر به غياب علم التاريخ في التصنيفات اليونانية هو أن هذا النوع من الدراسة لم يرق في اعتبارهم له إلى مرتبة العلم. ومن جهة الزاوية التي ندرس منها الموضوع، فإن هذا يعني أن التاريخ لم يكن لديهم علما أساسيا.

إذا انتقلنا للبحث في نفس الموضوع ضمن الثقافة الإسلامية، فإننا نجد الأمر مختلفا عما كان عليه الأمر في الثقافة اليونانية. فالتاريخ حاضر في التصنيفات الإسلامية المختلفة، مع أن وضعه ضمنها متباين، حيث يتراوح بين اعتباره علما تابعا أو اعتباره علما أساسيا.

هناك تصنيفات إسلامية تابعت التقليد اليوناني بهذا الصدد، وأهم هذه التصنيفات ما أورده الفارابي في كتابه إحصاء العلوم. فلا ورود لعلم التاريخ ضمن العلوم الثمانية الأساسية التي يذكرها الفارابي في الفصول الخمسة التي يتكون منها كتابه. وهكذا، فإنه يذكر علم اللغة والمنطق والرياضيات، ثم علم الطبيعة وعلم ما بعد الطبيعة، لينهي إحصاءه للعلوم بذكر العلم المدني وعلم الفقه ثم علم الكلام(7) .

بذكر الفارابي هذه العلوم وهو يوضح الغاية من كل واحد منها والفوائد المرجوة منه بالنسبة للمعرفة الإنسانية. ولا نجد لدى الفارابي تفسيرا مصرحا به لعدم ذكر التاريخ، ولكننا نميل إلى تفسير ذلك بنفس ما فسرنا به غياب التاريخ في الثقافة اليونانية، أي اعتباره معرفة لا ترقى إلى مستوى العلوم الأساسية الأخرى. فالسرد المتعلق لوقائع الماضي لا يتضمن نفس فوائد العلوم الأخرى.

لا تتفق جميع التصنيفات الإسلامية مع ما أورده الفارابي، إذ نجد الغالبية العظمى منها تشير إلى التاريخ ضمن جنس من الأجناس التي تذكرها ضمن نسق العلوم لديها. هذا ما نلاحظه عند إخوان الصفاء في رسائلهم، ويصنف إخوان الصفا العلوم في الرسالة السابعة من رسائلهم، ويذكرون منها ثلاثة أجناس هي العلوم الرياضية والعلوم الشرعية الوضعية، ثم العلوم الفلسفية الحقيقية وحيث إن ما يهمنا من هذا التصنيف هو وضع علم التاريخ ضمنه، فإننا نشير إلى ذكر إخوان الصفا لهذا العلم ضمن الجنس الأول من العلوم وهو الذي تكون علومه مطلوبة لصلاح أمر الدنيا، إذ يكون علم الأخبار كما يسميه إخوان الصفا من العلوم التي يمارس تعليمها. كما أن التاريخ يُذكر ضمن الجنس الثاني من العلوم تحت اسم علم "الروايات والأخبار" وهو الجنس الذي تكون علومه مطلوبة لصلاح أمر المرء في الآخرة(8).

نفس هذه المكانة للتاريخ هي التي نجدها في تصنيفات أخرى لاحقة على ما ورد في رسائل إخوان الصفاء، مثلما هو الأمر في كتاب الفهرست لابن النديم وكتاب إحياء علوم الدين للغزالي. ففي هذه التصنيفات يُذكر التاريخ بوصفه علما تابعا للعلوم الشرعية(9).

نفهم هذه المكانة بفضل ربطنا لها بالشروط التي ساهمت ضمن الثقافة الإسلامية في نشأة علم التاريخ وتطوره. فقد نشأ الاهتمام بهذا العلم مرتبطا لدى المسلمين بنمو الاهتمام بالماضي، وبخاصة بعد انتهاء فترة النبوة والخلافة. كان من الضروري العودة إلى تاريخ نشأة الإسلام وتطوره، والعودة إلى سيرة النبي وسيرة صحابته من بعده، ثم العودة إلى جملة الأحداث التي رافقت كل هذه الأمور التي ذكرناها. وارتبطت نشأة علم الأخبار، من جهة أخرى، بالبحث في رواية الحديث وبجمع الأحاديث وتصحيحها ومتابعة أخبار رواتها ومعرفة أشخاصهم وأنسابهم. كما أن البحث في تاريخ الشريعة الإسلامية وفرقها السياسية والكلامية قاد عبر تطوره إلى البحث في تاريخ ما يماثل ذلك لدى أمم أخرى لتبين ما يميز الإسلام وإبرازه بوصفه خاتمة الديانات. وارتبطت نشأة التاريخ كذلك بالبحث في أشخاص طالبي السلطة وأنسابهم وبيان أقربهم إلى آل بيت النبي.

ساهمت العوامل السالفة الذكر جميعها في نشر الوعي بضرورة دراسة الماضي، ولكنها وجهت هذه الدراسة وجهة معينة بجعلها في خدمة أهداف تتعلق بتطور الشريعة الإسلامية. وهذا، في الواقع، ما يفسر المكانة التي وضعت فيها

التصنيفات السالفة الذكر علم التاريخ حين ذكرته إلى جانب العلوم الشرعية. ينبغي لنا أن نلاحظ، مع ذلك، أن هذا الإطار هو الذي تطور ضمنه تقليد الكتابة التاريخية في الثقافة الإسلامية، وهو التقليد الذي ظهر ضمنه مؤرخون كبار أشاد بهم ابن خلدون رغم نقده لطريقتهم وأهمهم الطبري والمسعودي والواقدي.

يتغير الأمر عندما ننتقل إلى تصور ابن خلدون لعلم التاريخ والمكانة التي يضعه فيها ضمن نسق العلوم الذي يذكره في تصنيفه. يعمل ابن خلدون على تثوير التصور عن علم التاريخ على مستويين. يتعلق المستوى الأول بالمنهج والمستوى الثاني بمكانة التاريخ ضمن نسق العلوم.

لا يزعم ابن خلدون أنه واضع علم التاريخ، إذ يعترف بوجود تقليد سابق عليه في الكتابة التاريخية في الثقافة الإسلامية وخارجها. فهو يؤكد أن التاريخ "أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يُعد في علومها وخليق. وإن فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها، وسطروها في صفحات الدفاتر وأودعوها "(10).

إذا كان ابن خلدون يعترف بوجود تقليد عريق في الكتابة التاريخية ضمن الثقافة الإسلامية، فإنه ينتقد الطريقة المتبعة في هذه الكتابة، وهي طريقة الرواية. وهذه الطريقة التي أراد ابن خلدون نقدها نابعة من التبعية التي كانت للتاريخ للعلوم الشرعية، إذ كانت هذه العلوم قائمة على منهج الإسناد وهو الذي يقود على صعيد التأريخ إلى منهج الرواية. لقد كان ابن خلدون يهدف إلى تجديد في الطريقة وذلك بنقل التاريخ من علم يعتمد منهج الرواية إلى علم يعتمد منهج التعليل. وهذا ما يعبر عنه منذ البداية حين يقول عن التاريخ بأنه " في ظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول، تنمو فيها الأقوال، وتضرب فيها الأمثال (...)، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق"(11).

التاريخ في معناه العميق الذي أراده له ابن خلدون لن يعتمد على منهج الإسناد والرواية المتناقلة لدى مؤرخ عن مؤرخ سابق أو معاصر، بل إنه يعتمد على ممارسة النقد على الرواية المتلقاة عبر التجريح والتعديل والفحص والتمحيص لقد أراد ابن خلدون بتعبيرنا المعاصر أن يُنجز قطيعة إبستمولوجية مع الكتابة التاريخية كما كانت سائدة ضمن الثقافة الإسلامية. وتغيير المنهج من الإسناد والرواية المنقولة إلى التحقق والتعليل هو المظهر الأول لتلك القطيعة الإبستمولوجية.

المظهر الآخر للتثوير المنهجي للتاريخ عند ابن خلدون هو الذي قاده إلى تأسيس علم جديد هو علم العمران البشري أو الإجتماع الإنساني. فإذا كان ابن خلدون ينعت التاريخ بكونه علما عريقا ويعي بأنه لا يجدد فيه إلا على مستوى المنهج، فإنه عند الحديث عن علم العمران يعبّر عن وعيه بجدة هذا العلم وبكونه

هو الذي يضع أسسه ويعين موضوعه ومسائله وطرق البحث فيه. والواقع أنه زيادة على قيمة هذا العلم الجديد كعلم مستقل يبحث في موضوع خاص هو العمران البشري، فإن له قيمة أخرى منهجية من حيث إنه العلم الذي يساعد على نقل التاريخ، حقا، من علم له منهج الرواية إلى علم له منهج التعليل. فقد تكرر وقوع المؤرخين الذين كانوا يتبعون منهج الرواية في الغلط لأسباب شتى منها ما هو ذاتي مثل التشيع للمذاهب والآراء أو التقرب من ذوي النفوذ، غير أن هناك أسبابا موضوعية للخطأ في الرواية التاريخية وهي التي قد توقع المؤرخ في الغلط دون قصد منه أو وعي، وأهم هذه الأسباب الذهول عن المقاصد، وتوهم الصدق والجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع، ثم بصفة عامة الجهل بطبائع الأحوال في العمران(12).

هكذا نرى أن إضفاء الطابع العلمي على الدراسة التاريخية ونقلها من الاعتماد على منهج الرواية إلى الاستناد إلى منهج التعليل، أمر يقتضي تأسيس علم جديد. يدرس ما يعرض في العمران البشري من أحوال، وما يتحكم في صيرورته من علاقات تفسر ظواهره وتحكم بإمكانها أو عدم إمكانها. فعلم العمران البشري إذ يبحث في قوانين الاجتماع الإنساني يساعد على ما يكون المؤرخ في حاجة إليه من نقد وتجريح وتعديل وتمحيص. وبهذه الصفة يصبح علم العمران البشري يقدم معطيات تصبح من مكونات المنهج في الكتابة التاريخية. يمكن أن نعتبر هذا مظهرا ثانيا للقطيعة الإبستمولوجية التي أنجزها ابن خلدون في وضعية التاريخ بصفة عامة ووضعيته ضمن الثقافة الإسلامية بصفة خاصة. وكما رأينا فإن هذا الإنجاز يقتضي تداخلا بين التاريخ وبين علم جديد هو علم الاجتماع الإنساني، وهو علم عقلي يبحث في الاجتماع الإنساني وما ينتج عنه من عمران.

المظهر الثالث للقطيعة الإبستمولوجية التي أنجزها ابن خلدون بصدد علم التاريخ هو المكانة التي أصبح هذا العلم يحتلها ضمن نسق العلوم. نلاحظ في هذا المستوى أن تصنيف ابن خلدون لا يخرج عن الإطار العام للتصنيفات الإسلامية التي تقسم العلوم إلى شرعية وعقلية ولكننا نلاحظ أيضا أنه لا يصنف التاريخ ضمن العلوم الشرعية التي يذكرها، كما لا يصنفه ضمن العلوم العقلية ذاتها. ونفسر ذلك كالآتي : إن عدم ذكر ابن خلدون لعلم التاريخ بصفة عامة ليس إغفالا له، إذ أن كل المجهود الذي بذله في المقدمة كان متعلقا بالتجديد في علم التاريخ وفي اقتراح علم جديد على نسق المعارف العلمية هو علم العمران البشري. ومن هذا نفهم أنه إذا لم يكن ابن خلدون قد ذكر علم التاريخ ملحقا بالعلوم الشرعية فلأنه كان يدعو إلى تغيير مكانته ضمن نسق العلوم، إذ أن نقله من علم يعتمد طريقة الرواية إلى علم يتبع طريقة التعليل هو في الوقت ذاته نقل له من علم تابع للعلوم الشرعية إلى علم مستقل بذاته ضمن مجموع العلوم العقلية. فالتاريخ في نظر ابن خلدون علم أساسي وموضوعه أعم من أن يُحصر في التأريخ لوقائع الشريعة

وحدها. هذا، إذن تجديد نعتبره المظهر الثالث للقطيعة الإبستمولوجية التي أنجزها ابن خلدون بصدد علم التاريخ، وهو التجديد الذي جعل من التاريخ علما أساسيا موضوعه دراسة العمران البشري في الماضي ومتابعة تطوراته. وبهذا الوضع فإن مكانة التاريخ تختلف عند ابن خلدون عمّا كانت عليه في الثقافة اليونانية وفي التصنيفات السابقة عليه في الثقافة الإسلامية.

إذا انتقلنا للبحث في نفس الموضوع إلى الثقافة الأوربية في الأزمنة الحديثة والمعاصرة، فإننا نجد أيضا أن مكانة التاريخ تختلف بين النظر إليه بوصفه منهجا وبين اعتباره علما نظريا أساسيا بين العلوم الإنسانية وبين إبعاده عن مجال هذه العلوم واعتبار الدراسة التاريخية لا ترقى إلى مرتبة المعرفة العلمية.

قام أوغست كونت في القرن التاسع عشر بإنجاز تصنيف للعلوم ذكر فيه علوما ستة أساسية هي : الرياضيات والفلك والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، ثم علم الاجتماع. وكما نلاحظ، فإنه لا وجود للتاريخ ضمن لائحة العلوم التي كان كونت يرى أنها تشكل نسق المعارف الوضعية، أي التي بلغت من حيث تطورها المرحلة العلمية من تطور العقل الإنساني في مجالها. غير أن عدم ذكر التاريخ ضمن لائحة العلوم الوضعية لم يكن غيابا مطلقا لقيمة التحليل التاريخي للظواهر الإنسانية. فضمن العلوم النظرية الأساسية التي يذكرها كونت لا يوجد إلا علم إنساني واحد هو علم الاجتماع، وهذا لا يعني إغفال العلوم الإنسانية الأخرى. فالأمر بالنسبة لأوغست كونت يعني مطابقة الظاهرة الإنسانية للظاهرة المجتمعية، وهو ما يقود ضمنا إلى اعتبار كل العلوم الإنسانية الأخرى فروعا لعلم الاجتماع. ومن جهة أخرى، فإن أوغست كونت يقسم علم الاجتماع إلى قسمين هما علم الاجتماع السكوني، أي الذي يدرس الظواهر المجتمعية في إطار نسقي يأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة بينها ويفسرها في ضوء هذه العلاقات، وعلم الاجتماع الدينامي وهو الذي يأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في الظواهر ويفسرها في ضوء هذه التطورات(13). يمكن أن نعتبر أن علم الاجتماع الدينامي فرع يعتمد على تطبيق المنهج التاريخي.

نلاحظ كذلك أن أوغست كونت وهو يتحدث عن جملة الممهدين لنشأة علم الاجتماع كما عمل هو على تأسيسه يذكر منهم عددا من رواد العلوم الإنسانية المختلفة، ومن بينهم مؤرخون. وهذا يدل على أن أوغست كونت كان يعتبر أن تقدم الدراسات التاريخية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من ممهدات نشأة الدراسة العلمية للظواهر الإنسانية التي تعود في نهاية الأمر إلى علم الاجتماع، حيث يكون المنهج التاريخي أحد المناهج المتبعة في هذه الدراسة.

هناك بالإضافة إلى ما سلف ذكره تأكيد أوغست كونت على أنه لا يمكن فهم أية ظاهرة ولا أي مفهوم دون الرجوع إلى تاريخهما. وهذا ما يؤكده أوغست كونت بالنسبة لتطور العقل الإنساني وفهم مراحله (14)، وهو الأمر ذاته الذي يؤكده

عندما يكون بصدد الحديث عن فهم حاضر العلم الذي يكون في حاجة إلى الرجوع إلى تاريخه.

تبرز هذه الجوانب كلها أن الوعي بأهمية التاريخ كان حاضرا لدى أوغست كونت، كما تبرز أنه اعتمد المنهج التاريخي في دراسته لتطور الفكر الإنساني وتشكل الظواهر المجتمعية، غير أن هذا كله لم يكن كافيا بالنسبة لكونت لإدماج التاريخ بوصفه علما أساسيا من بين العلوم الوضعية التي ذكرها في تصنيفه ويمكن أن نقول إن قيمة التاريخ عند أوغست كونت انحصرت في كونه منهجا لدراسة الظواهر.

إذا تركنا جانبا التصور الوضعي عند أوغست كونت لنسق العلوم ولمكانة التاريخ ضمنه، وجدنا تيارا كبيرا آخر له تصور مختلف عن الفلسفة الوضعية خلال القرن التاسع عشر نفسه وهو الاتجاه المادي التاريخي .

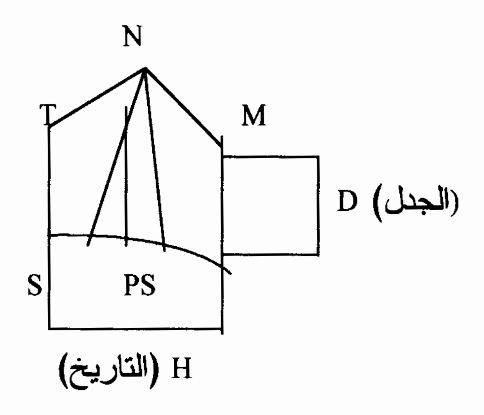
لقد اتخذ التاريخ أهمية بالغة لدى مؤسسي المادية التاريخية، إذ هو مستندهم في تفسير كل الظواهر الإنسانية. وهذا ما حدا بالبعض إلى القول بأن ماركس إذ حقق قطيعة إبستمولوجية في فكره الشخصي حين انتقل من التأثر بالفكر الإيديولوجي إلى تأسيس التفسير العلمي، حقق في الوقت ذاته قطيعة إبستمولوجية على الصعيد العلمي. ويقول ألتوسير Althusser الذي سار في هذا الاتجاه من تفسيره لدلالة المادية التاريخية بأن الفعل الذي قام به ماركس حين قطع مع الإيديولوجيا ليؤسس علما بالظواهر الإنسانية كان افتتاحا لقارة علمية جديدة هي التاريخ، أوبصفة خاصة تاريخ التشكيلات المجتمعية، واعتبر ألتوسير أن هذا التأسيس الذي قام به ماركس لعلم التاريخ من أهم الأحداث التي عرفها تطور العلوم النظرية في الزمن المعاصر، فهو يقارن بين هذا التأسيس وبين لحظات أخرى من تاريخ المعرفة الإنسانية، ويرى أنه إذا كان اليونانيون قد افتتحوا قارة معرفية أولى هي الرياضيات، وإذا كان غاليلي قد افتتح قارة معرفية ثانية هي الفيزياء، فإن ماركس افتتح القارة الثالثة التي هي التاريخ.

كانت هناك علوم أخرى تشغل المجال الذي سيحتله بعدها العلم الجديد الذي أسسه ماركس، وهي ميادين متنوعة مثل فلسفة التاريخ وعلم الاقتصاد السياسي، والفلسفة بصفة عامة، ولكن ماركس عمل على صياغة ذلك المجال صياغة جديدة ليؤسس علما جديدا هو التاريخ الذي جعل موضوعه دراسة التشكيلات المجتمعية(15).

ويرى باحث آخر حول ماركس هو ريمون آرون R.Aron أن ما فكر فيه ماركس في كتاب رأس المال وهو كتابه الأساسي كان في الوقت ذاته علم اجتماع للرأسمالية، وكتابا في الاقتصاد وتاريخا فلسفيا للبشرية (16). لكن، رغم هذا الاختلاف فإن الثابت هنا هو أن التاريخ يشكل علما أساسيا ضمن أعمال ماركس وانغلز.

ويرى باحث ثالث هو لوفيفر أن المادية التاريخية لا تطابق أي واحد من العلوم الإنسانية التي نعرفها اليوم، حتى وإن بدا أن أبحاث ماركس تلامس قضايا من هذه العلوم، ولكن رغم هذا الاختلاف، فإن لوفيفر لا يتردد في جعل التاريخ من أهم العلوم النظرية الأساسية التي تستند إليها المادية التاريخية في تفسيرها للظواهر الإنسانية(17).

يسير باحث آخر في نفس هذا التأويل للمادية التاريخية وهو الإبستمولوجي الروسي بونيفاس كدروف B. Kedrov ، فهو يضع في قمة العلوم علم الطبيعة، بينما نجد التاريخ في قاعدتها، كما أن للجدل مكانة خاصة ضمن هذا التصنيف، لأن للجدل والتاريخ أهمية من حيث إنهما يشكلان معا قاعدة منهجية لجميع العلوم الطبيعية والرياضية والنفسية والاجتماعية والتقنية. فكل هذه العلوم تكون في نظر كدروف في حاجة إلى الجدل والتاريخ معا. ونتبين مكانة التاريخ ضمن المادية التاريخية من خلال الجدول الآتي الذي يرسمه كدروف(18).



لا يعني ما سلف ذكره أن القرن العشرين لم يشهد إلا التصنيفات التي تجعل التاريخ علما نظريا أساسيا بين العلوم الإنسانية المختلفة، إذ أن بياجي Piaget يتبنى في تصنيفه للعلوم وجهة مختلفة. فالتاريخ يوجد عنده من بين ثلاثة أنواع من الدراسات رأى بياجي أنها غير قابلة لأن تُدمج ضمن مجموعة العلوم الإنسانية.

يعتمد بياجي في إقصائه لبعض المعارف من مجموعة العلوم الإنسانية على اعتبار أن العلم هو ما يبحث عن اكتشاف القوانين الطبيعية للظواهر. وهكذا فإنه يبعد الفلسفة لعدم توفر شروط الصفة العلمية فيها من تعيين دقيق للموضوع وبناء لمنهج نوعي وحصول على نتائج متفق حولها، كما يُبعد بياجي عن نسق العلوم الإنسانية الدراسات القانونية من حيث إن القوانين التي تبحث فيها ليست من طبيعة الظواهر، بل هي قواعد سلوكية متواضع عليها داخل مجتمع معين. أما التاريخ، فإن بياجي يبعده عن مجال العلوم الإنسانية لاعتباره أن الدراسات

التاريخية التي تدرس موضوعها عبر تطوره في الزمن، وتجعل مهمتها الأساسية هي إعادة بناء ذلك الموضوع في الحاضر، لا يمكن اعتبارها علما لأنها لا تبحث عن قوانين. فالمؤرخ حين يحصر مهمته في إعادة بناء أحداث الماضي لا يبحث عن قوانين، وحتى عندما نتحدث بصدد التاريخ عن قوانين، فإن ذلك لا يكون إلا بصفة مجازية. يقول بياجي : "إننا نتحدث حقا، في الغالب، عن قوانين التاريخ ولكن هذا الأمر إما أن يكون مجازا في التعبير يُقصد منه أن الحاضر لا يقبل الفهم دون معرفة تاريخيته، وإما أن يكون، فعلا، متعلقا بعلاقات وظيفية (كحالة التعاقب المنتظم نسبيا للمراحل المشتركة للثورات السياسية المختلفة)، وهو يدخل حينئذ في مجال علم الاجتماع الذي يدرس تطور الظواهر والذي يقدم له التاريخ بنسبة تكون له عمادا لا غنى عنه "(19).

يرى بياجي، مع ذلك، أن الدراسات التاريخية التي لا يمكن اعتبارها في حد ذاتها علما يمكن أن نصنفها ضمن مجموعة العلوم الإنسانية، يمكن أن تصبح كذلك عندما نطبق عليها مناهج العلوم الأخرى كعلم الاجتماع أو علم الاقتصاد. بتعبير آخر، فالمؤرخ الذي لا يكون عالما عندما يقتصر على إعادة بناء الماضي يصبح عالما عندما يتخذ موقفا في دراسته لظواهر الماضي موقف عالم الاجتماع أو عالم الاقتصاد. فالتأريخ لا يتخذ الصفة العلمية في نظر بياجي إلا عندما يستعين منهجيا بعلوم إنسانية أخرى. ولكنه في صيغته التي يكون فيها مجرد استعادة لأحداث ماضية لا يكون جديرا بأن يُعدَّ علما نظريا من بين العلوم الإنسانية.

هكذا نرى من خلال عرضنا لوضعية علم التاريخ ضمن تصنيفات العلوم أن النظر إليه كان مختلفا. فهو غائب في بعضها، وحاضر في بعضها الآخر بوصفه علما ملحقا، وحاضر في البعض منها بوصفه علما أساسيا، ومُقصى من بعضها الآخر بوصفه معرفة لا ترقى إلى مستوى العلم إلا عبر تدخل العلوم الأخرى في منهجها.

ما أوردناه من حديث عن التاريخ ضمن تصنيفات العلوم يُعطي معنى لتساؤلنا منذ البداية عن التاريخ بين العلم والمنهج. لقد أوضحنا ونحن ننطلق من هذا التساؤل أن الغاية لدينا هي البحث في إطاره عن مكانة علم التاريخ ضمن نسق العلوم بصفة عامة، ثم البحث، من جهة أخرى، عن العلاقات المتبادلة بينه وبين علوم إنسانية أخرى. وإذا كنا قد أبرزنا في بداية هذا البحث التاريخ بوصفه علما أساسيا ساهم بفضل ما يقدمه من فوائد منهجية بالنسبة للعلوم الأخرى، وإذا كنا قد بينا مع ذلك أن تقدم الدراسات التاريخية التي يكون لها فضل إضفاء النسبية على الظواهر الإنسانية من حيث إظهارها بوصفها نتاجا لتطور، فإننا نريد الآن أن ننتقل إلى بيان الفوائد المنهجية التي يستفيدها التاريخ من العلوم الإنسانية الأخرى.

ننطلق لبلوغ غايتنا من محاورة وجهة النظر التي جاء بــها بيــاجي حــول التاريخ، وهي وجهة النظر التي إذ تقصيه من مجموعة العلوم الإنسانية تــرى أنــه يمكن أن يتخذ صفة العلم حين اعتماده على مناهج علوم أخرى مثل علم الاجتمــاع أو علم الاقتصاد. فالواقع هو أن هناك مدارس من داخل علم التاريخ نفسه تسير فــي الزمن المعاصر في هذا الاتجاه. ومنذ ابن خلدون لم يعد هــدف التــاريخ الاكتفــاء بسرد يتعلق بأحداث الماضي وإثباتها في تعاقبها الزمني فحسب، بل إن التاريخ علــم يسعى مثل العلوم الأخرى إلى تفسير ظواهره والبحث عن دلالتها بالنســبة لتطــور المجتمعات الإنسانية.

إن التاريخ علم يدرس وقائع الحياة الإنسانية في الماضي وهي وقائع ناتجــة عن الفعالية المختلفة المستويات للإنسان، إذ هي وقائع نفســية ومجتمعيــة ولغويــة وسياسية واقتصادية وعلمية وتقنية وثقافية ورمزية، وهي كذلك إما وقائع عامة تهم المجتمع بأكمله أو تهم بعض قطاعاته أو مؤسساته. ولذلك فإن تفسير هــذه الوقــائع لابد أن تتدخل فيه مناهج وتقنيات آتية من العلوم الأخرى. وفي هذه الحالــة، فإننــا نرى أن التاريخ علم أساسي من بين العلوم الإنسانية تتحقق الصيغة الكاملة لعلاقاتــه بهذه العلوم عبر تبادل الفوائد المنهجية معها. وكما بينا في بداية دراســتنا هــذه أن البحث التاريخي شكّل جانبا من مناهج العلوم الإنسانية الأخرى، فإننا نرى أيضــا أن علم التاريخ نفسه يشكل في الحاضر منهجه من معطيات آتية من تلك العلوم ذاتــها ومن تقنيات للبحث بنيت داخلها .

يتميز الإنسان بوحدة فعالياته المرتبطة بعضها بالبعض الآخر رغم اختــلاف مظاهرها وشروط صيرورتها، ويكون هذا الارتباط قويا بحيث إنه لا يمكن دراســة بعض الظواهر دون النظر إلى علاقاتها بالظواهر الأخرى. ولذلك، فإنــه إذا كــان مجال العلوم الإنسانية قد ارتبط من جهة أولى بالتقسيم الذي اتجهت نحوه المعــارف المتعلقة بالإنسان إلى علوم متعددة، فإن هذا التقسيم ليس فــي حقيقتــه إلا تنظيمــا للعمل العلمي في مجال تلك العلوم، وهو لا يعني أبدا فصل هذه العلوم بعضها عــن البعض الآخر. فالعلوم الإنسانية تظهر لنا بمثابة مجموعة من الدوائر المتقاطعة، أي التي بين كل واحدة منها وبين عدد من الدوائر الأخرى مساحات تقاطع تمثل ما هــو مشترك على صعيد الموضوع والمنهج والنتائج. وعلم التاريخ إحدى تلــك الدوائــر المتقاطعة التي يكمن التحليل الإبستمولوجي للمعرفة التاريخية، في جزء منــه، فــي دراسة المشكلات التي يطرحها تقاطعها مع الميادين الأخرى التي تدرس مســتويات أخرى من الفعالية الإنسانية.

لا تسمح الغاية المحدودة لهذه الدراسة بتناول هذه المشكلات كلها. ولكننــا إذ نكتفي بالتلميح إليها علما بأن كل واحدة منها جديرة بدراسة خاصة بها، فإننا نــود أن نشير إلى طابعها الأساسي.

إذا كنا قد رأينا أن تقسيم العمل العلمي في مجال العلوم الإنسانية تنظيم لذلك العمل بالكيفية التي تضمن دقته وموضوعيته، وإذا كنا قد رأينا أن العلوم الإنسانية تشكل مجموعة من الدوائر المتقاطعة التي بينها مساحات تقاطع، فإننا نقول إن اتخاذ الصفة العلمية بالنسبة لكل واحد من هذه العلوم يكمن في تكامله مع العلوم الأخرى. وهذه هي الحال التي نتصور عليها علم التاريخ بدوره في سعيه منذ زمن ليس بالقصير في اكتساب الصفة العلمية. لا غنى لعلم التاريخ في هذا السبيل عن التعاون مع العلوم الإنسانية الأخرى وعن الاستفادة من معطياتها وتقنياتها في البحث لبلوغ جوانب هامة من الموضوعات التي يدرسها. فالماضي هو ماضٍ إنساني يحمل كل ما في الإنسان من أبعاد ومستويات السلوك، ولا غنى للتاريخ عن الإلمام بهذه الأبعاد من أجل فهم الوقائع التاريخية وتفسيرها.

نكتفي هنا بذكر بعض الجوانب التي سنتناولها في مرحلة لاحقة بدراسة خاصة. وأول هذه الجوانب أن التاريخ لا يعتمد دائما على نص مكتوب، وأن هنالك جماعات إنسانية عاشت في الماضي دون أن تترك لنا عن جميع جوانب حياتها وثائق مكتوبة تمكننا من البحث فيها، ولذلك، فإن المؤرخين اليوم يسعون إلى كتابة تاريخ بدون نص L'histoire sans textes ، وهو الأمر الذي يحتم التعاون مع علوم أخرى مثل علم الحفريات والإثنولوجيا والأنثربولوجيا، وهي علوم تدرس المجتمعات القديمة ومنها تلك التي لا نجد بصددها نصوصا مكتوبة كافية يمكن الاعتماد عليها(20). كما أن هناك من المؤرخين اليوم من يعتمد في دراسة الأحداث التي تعود إلى ماض قريب على الشهادة الشفوية كواحد من العناصر التي يدمجها ضمن المنهج التاريخي.

من جهة أخرى، فإننا نلاحظ اليوم اتجاها متزايدا نحو التعاون في تفسير الظواهر التاريخية مع علوم الاقتصاد والنفس والاجتماع واللغة والسيميولوجيا وهي أنواع من التعاون تعكس حاجة المؤرخين إلى الإلمام بكل جوانب الظواهر التي يدرسونها وكل مكوناتها وكل عواقبها. إن الاتجاه اليوم هو نحو كتابة تاريخ يتصف بالشمولية عبر تعامله مع كل العلوم التي تدرس أبعاد الفعل الإنساني المؤسس للوقائع التاريخية. ويظهر علم التاريخ بهذا المعنى علما نظريا أساسيا يتعلق بالماضي. ويقود تعاون علم التاريخ مع العلوم الإنسانية الأخرى إلى أن يبدو هذا العلم بمثابة استعادة للماضي ومحاولة لإعادة بنائه اعتمادا على ما يتوفر من معطيات، ولكنه يبدو أيضا بمثابة دراسة اجتماعية واقتصادية ونفسية ولغوية ودراسة لكل مستويات الماضي. التاريخ هو دراسة الماضي بمنهج تنطبق فيه كل التقنيات الملائمة لذلك والمستمدة من العلوم الإنسانية الأخرى(21).

لقد جعلنا من تساؤلنا عن حقيقة التاريخ بين العلم والمنهج إطارا لطرح بعض المشكلات الإبستمولوجية المتعلقة بالمعرفة التاريخية. وكان من بين هذه المشكلات علاقة التاريخ بالعلوم الإنسانية الأخرى وتأثير ذلك على اتخاذه للصفة

العلمية. وقد فتحت هذه الدراسة أمامنا السبيل لدراسة بعض المشكلات الأخـرى، أو للعودة إلى ما تناولناه منها في مستويات أخرى من دراسته.

هوامـــش :

1)ـ راجع ذلك ضمن كتاب :

Georges Gusdorf : Introduction aux sciences humaines p : 187 et suite.

وراجع ذلك أيضا ضمن نفس هذا الكتاب في الفصل المعنون ب L'éveil du sens historique

2) ـ راجع دراستنا لهذه العوامل ضمن كتابنا : العلوم الإنسانية والإيديولوجيا، دار الطليعة، بيروت 1983 وذلك بصفة خاصة ضمن الفصل المعنون ب : بعض إشكالات النشأة في تاريخ العلوم الإنسانية.

3) ـ راجع كتاب غوسدورف السالف الذكر.

4) ـ نفس المرجع السابق.

5) ـ راجع الكتاب السابع من : محاورة الجمهورية لأفلاطون، ترجمة حنا خباز، دار القلم ، بيروت 1980، ص: 211 وما بعدها.

6) ـ راجع كتاب : حياة الفلاسفة ، ترجمة فرنسية. مطابع غاليمار، باريس.

7) ـ راجع كتاب الفارابي : إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، القاهرة 1949.

8) ـ راجع الرسالة السابعة ضمن : رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، دار صادر ، بيروت 1957.

9) ـ راجع كتاب الغزالي : إحياء علوم الدين، دار المعرفة ، بيروت ، 1978 .

ـ راجع كذلك لابن النديم كتاب : الفهرست ، دار المعرفة بيروت، بدون تاريخ إصدار.

10) ـ ابن خلدون : المقدمة ، دار القلم ، بيروت1975 ، ص: 4.

11) ـ نفس المرجع السابق ، ص : 3-4.

12) ـ نفس المرجع السابق ص : 35.

13) ـ راجع الفصل الخاص بعلم الاجتماع من كتاب أوغست كونت :

Cours de philosophie positive; éditions Herman, Paris.

14) ـ قمنا بترجمة نص كونت حول قانون الحالات الثلاث راجعـه ضمـن كتابنـا : مـا هـي الإبسـتمولوجيا ؟ دار الحداثـة بيروت1983ومكتبة المعارف الرباط 1987، وذلك في إطار النصوص الملحقة بالفصل المخصص للإبستمولوجيا الوضعيـة عنـد كونت.

15)- Louis Althusser : Lénine et la philosophie ed Maspero p : 52 – 54.

16)ـ هنري لوفيفر : ماركس وعلم الاجتماع ، ترجمة بدر قاسم الرفاعي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 1971.

17)- – Raymond Aron : les étapes de la pensée sociologique, ed Gallimard, 1967 ,p :145

18)- B. Kedrov : La classification des sciences , éditions du progrès, Moscou 1977,p491.

19)- – Jean piaget : Logique

20)- et connaissance scientifique, , p : 1116.– Voir : L'histoire et ses méthodes, ouvrage ed Gallimard 1961 p 216 et suite

21)- – Voir: Paul Veyne Comment on écrit l'histoire, éditions du seuil, collection point1976 p : 141 e suite.